



التاريخ: الأربعاء والخميس 8 - 9 ، آذار 2017

رسالة القدس

نشرة يومية لأخبار مدينة القدس

تصدر عن اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم

- الاحتلال يعتقل 6 مقدسين بينهم 3 أطفال.
- إدعيس: إسرائيل تدفع بالمنطقة إلى حرب دينية بمصادقتها على قانون منع الأذان في القدس.
- الاحتلال يمنع احتفالاً بيوم المرأة في القدس.
- الاحتلال يمنع دفن مقدسي في مقبرة "باب الرحمة".
- الاحتلال يعتقل ثلاثة موظفين من "الأوقاف" داخل الأقصى.
- مفتي القدس: لن نعترف بأي قانون يتدخل بعقيدتنا وعبادتنا.
- فلسطينيو الداخل: قانون منع الأذان عدوان علينا ولن ننفذه.
- رباط وسمود وأمومة.. حكاية المقدسية "منى بربر".
- أسير مقدسي يدخل عامه العاشر بسجون الاحتلال.
- الاحتلال يبعد مقدسياً عن المسجد الأقصى 20 يوماً.



- مؤسسة القدس الدولية: على جامعة الدول العربية اتخاذ قرارات جادة لحماية القدس والأقصى في قمة عمان.
- "إسرائيل" أقامت 104 كنيس في القدس لطمس معالمها العربية والإسلامية.
- وزراء الخارجية العرب: نقل السفارات إلى القدس "تهديد للأمن والسلام".
- الاحتلال يسعى إلى تقليص عدد الفلسطينيين في المدينة المقدسة.

الاحتلال يعتقل 6 مقدسين بينهم 3 أطفال

القدس 9-3-2017 وفا- اعتقلت قوات الاحتلال، فجر اليوم الخميس، الشاب محمد عاهد علقم، بعد مدهامة منزله بمخيم شعفاط وسط القدس المحتلة.

كما اعتقلت قوات الاحتلال الأسيرين المحرّرين أحمد مطير، ومحمود اللوزي من مخيم قلنديا، شمال القدس المحتلة.

وكانت عناصر من وحدة المستعربين بقوات الاحتلال اعتقلت مساء الأطفال: حسام الزغل، ورامي الجولاني، ومالك القيسي، عقب اقتحام قوات الاحتلال لحَيِّ الثوري ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، وشروعها بإلقاء قنابل صوتية حارقة وغازية سامة مسيلة للدموع وتسُلُّ عناصر من وحدة المستعربين واعتقال ثلاثة من أطفال الحي.



إدعيس: إسرائيل تدفع بالمنطقة إلى حرب دينية بمصادقتها على قانون منع الأذان في القدس

رام الله 8-3-2017 وفا- ندد وزير الأوقاف والشؤون الدينية الشيخ يوسف إدعيس، بمصادقة ما يسمى باللجنة الوزارية للتشريعات في الحكومة الإسرائيلية على قانون منع رفع الأذان، معتبراً بأن هذا القانون يعبر عن عنصرية تجاوزت الأبعاد السياسية لتصل إلى أبعاد دينية تنذر المنطقة كلها بحرب دينية من خلال المساس بحرية المعتقدات ووسائل التعبير عنها كما كفلته الشرائع السماوية والقوانين الدولية. وأكد، في بيان للوزارة اليوم الأربعاء، "أن هذا العمل الذي ينضح تطرفاً، وعنصرية تجاه أبناء الديانة الإسلامية في القدس هذه المدينة التي يحاول هؤلاء العنصريون إلغاء كونها مدينة تعددية مارست فيها الديانات السماوية عبادتها وشعائرها فيها بحرية كاملة على مدار تاريخها، وتحويلها إلى مدينة بسمات إقصائية تعبر عن لون عنصري صهيوني متطرف".

وقال إن هذه المصادقة لن تغير من الواقع الديني لمدينة القدس وحرية المعتقدات بها، بل ستجعلنا أكثر التزاماً بمقدساتنا، وممتلكاتنا الوقفية التي تعبر عن هويتنا وثقافتنا الوطنية والسياسية، هذه الهوية التي تستعصي على الانتهاكات المتكررة من قبل الحكومة الإسرائيلية سواء بما تتعرض له من خلال الانتهاك المستمر لمدينة القدس أو من خلال الانتهاكات اليومية للمسجد الأقصى.

كما طالب ادعيس، المجتمع الدولي، والعالمين العربي والإسلامي، والمؤسسات الدولية ذات الاختصاص بحماية الأماكن المقدسة والمقدسات الإسلامية والمسيحية والعمل الفوري على دفع الحكومة الإسرائيلية للتراجع عن هذه القرارات المتطرفة وغير المسؤولة، وكف يدها عن المساس بمقدساتنا الإسلامية والمسيحية في القدس.



الاحتلال يمنع احتفالاً بيوم المرأة في القدس

القدس 8-3-2017 وفا- منعت سلطات الاحتلال، اليوم الأربعاء، عقد مؤتمر بفندق قرب شارع صلاح الدين وسط القدس المحتلة، تنظمه جمعية نساء من أجل الحياة والمساواة والديموقراطية احتفاءً، بيوم المرأة العالمي.

وألصقت قوات الاحتلال أمر المنع، موقعاً من وزير أمن الاحتلال جلعاد أردان، على بوابة الفندق، في حين وقعت مشادة كلامية بين رئيسة الجمعية زهور أبو ميالة وضابط الاحتلال، والذي أكد أن المنع جاء بسبب ما أسماه تبعية المؤتمر للسلطة الفلسطينية.

الاحتلال يمنع دفن مقدسي في مقبرة "باب الرحمة"

القدس 8-3-2017 وفا- يسود مقبرة باب الرحمة الملاصقة بجدار المسجد الأقصى المبارك الشرقي، منذ ساعات صباح اليوم الأربعاء، التوتر في ظل حصارٍ عسكري مشدد فرضته قوات الاحتلال على المقبرة لمنع عائلة مقدسية من فتح أحد القبور تمهيداً لدفن ميت من أفرادها فيها.

وكان الاحتلال وضع يده مؤخراً على جزء مهم من المقبرة، خاصة بمحاذاة سور المسجد المطل على المقبرة، لصالح إنشاء حديقة تلمودية تخدم أسطورة الهيكل المزعوم.

الاحتلال يعتقل ثلاثة موظفين من "الأوقاف" داخل الأقصى

القدس 8-3-2017 وفا- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، اليوم الأربعاء، ثلاثة موظفين من دائرة الأوقاف الاسلامية، بينهم رئيس لجنة الإعمار، وأوقفت أعمال ترميم وإصلاح أحد أبواب الجامع القبلي بالمسجد الأقصى المبارك.

وقال مراسلنا إن الاحتلال اعتقل رئيس لجنة الاعمار في المسجد المهندس بسام الحلاق، والموظفين كايد جابر وعيسى الدباغ، بعد رفضهم الانصياع لأوامر الاحتلال بوقف أعمال ترميم وإصلاح باب الجامع القبلي الذي تعرض لأضرار جسيمة خلال اعتداء قوات الاحتلال في فترة سابقة وتحطيمه لأبواب القبلي.



ولفت مراسلنا إلى أن مشادات كلامية وقعت بين المهندس الحلاق وضباط الاحتلال، شدد فيها الحلاق على أن إدارة وصيانة المسجد الأقصى من صلاحية ومسؤولية الأوقاف الإسلامية ولا دخل للاحتلال وشرطته في ذلك.

في السياق، واصلت عصابات المستوطنين، بينهم عدد من غلاة المتطرفين، اقتحام المسجد الأقصى من باب المغاربة، بمجموعات صغيرة ومتتالية تصدى لها مصلون بمتافات التكبير الاحتجاجية.

مفتي القدس: لن نعترف بأي قانون يتدخل بعقيدتنا وعباداتنا

قال الشيخ محمد حسين مفتي القدس والديار الفلسطينية إن إقرار الكنيست الإسرائيلي (في قراءة أولى) ما يعرف بقانون منع الأذان في القدس والبلدات العربية في الداخل "مرفوض جملة وتفصيلا". وأضاف الشيخ حسين في تصريح لوكالة "رويترز" إن "هذا القرار مرفوض جملة وتفصيلا ولا يحق للكنيست الإسرائيلي ولا لغيره من مؤسسات الاحتلال الإسرائيلي أن يتدخل في شعائر الإسلام وعبادات المسلمين".

وأقر الكنيست الإسرائيلي اليوم الأربعاء بأغلبية 55 عضوا ومعارضة 45 بالقراءة الأولى قرارا يفرض قيودا على رفع الأذان بمكبرات الصوت ويحتاج لكي يصبح قانونا أن يتم المصادقة عليه بالأغلبية في القراءة الثانية والثالثة.

وحمل الشيخ حسين "الحكومة الإسرائيلية التي تطلق العنان لأعضاء الكنيست الإسرائيلي وغيرهم لاتخاذ مثل هذه القرار الذي أقل ما يمكن أن يقال عنه أنه تدخل في حرية العبادة".

وقال "الأذان سيبقى يرتفع ولن نعترف بأي قانون يتدخل في عقيدتنا وعباداتنا".

وقال أوفير جنديمان المتحدث باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي في تغريدة على تويتر إن "القانون يحظر استخدام مكبرات الصوت فقط في المساجد خلال ساعات الليل مثلما يتم في العديد من الدول العربية والإسلامية".

ورفض أيمن عودة رئيس القائمة العربية المشتركة في الكنيست الإسرائيلي الذرائع لسن هذا القانون.

وقال في بيان صحفي "لا علاقة لاقتراح هذه القانون بالضجة أو البيثة لأنه قانون عنصري يندرج ضمن الملاحقة الممنهجة ضد المواطنين العرب وضد اللغة العربية وضد كل ما هو عربي".

وأضاف "في حال تمرير هذا القانون العنصري نحن نعلن أننا لن ننصاع له".

ودعت لجنة المتابعة العربية في الداخل إلى "أوسع تحرك شعبي للتصدي لهذه العريضة العنصرية".



وقالت في بيان لها "جماهيرنا لن تعترف بشرعية وصلاحيه هذا القانون العنصري فأذان المساجد إلى جانب وظيفته الدينية فهو جزء من بينتنا في وطننا الذي لا وطن لنا سواه. ولن يكون في قدرة أية جهة مهما علت سلطتها الاستبدادية أن تسكت الأذان."

فلسطينيو الداخل: قانون منع الأذان عدوان علينا ولن ننفذه

نددت شخصيات فلسطينية تنشط في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، بمصادقة البرلمان (الإسرائيلي) الـ "كنيست" اليوم الأربعاء، على ما يعرف بقانون "منع الأذان"، والذي يفرض قيوداً على استخدام مكبرات الصوت بالمساجد خلال ساعات النهار، وحظر الأذان عبر مكبرات الصوت في ساعات الليل والفجر.

وقال نائب رئيس الحركة الإسلامية في الداخل المحتل، الشيخ منصور عباس، "إن القانون عدوان جديد على وجودنا في الداخل وهويتنا الاسلامية الفلسطينية."

وأضاف عباس في تصريح لـ "قدس برس"، أن سلطات الاحتلال تحاول منذ أشهر تمرير القانون، وفي كل مرة تسوّف بهدف استيعاب ردود فعل الفلسطينيين، لا سيما أهالي الداخل.

وأكد أن سلطات الاحتلال "أخطأت الحساب وسيكون هناك ردود فعل قوية وواضحة ضد القرار ولن نتوان لحظة واحدة عن مواجهة هذا القانون."

وشدد الشيخ عباس على أن فلسطينيي الداخل، لن يتجاوزوا مع هذا القانون مهما كلف الأمر، وسيواصلون رفع الأذان في كل المساجد بما فيها القدس المحتلة، وأنهم "عازمون على مواجهة القانون بكل الوسائل التي تكفلها القوانين الدولية وحقهم في ممارسة عباداتهم وشعائرهم في وطنهم."

وكشف عن خطوات احتجاجية ستنظم ضد هذا القانون، ابتداء من يوم الجمعة القادم، حيث "ستخصص خطب الجمعة للحديث عن الموضوع وتعبئة الناس ضد القانون"، كما ستنظم عدة مظاهرات ضد القانون بعد صلاة الجمعة.



"فيما ستعقد لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل اجتماعا لمناقشة تداعيات هذا القانون وسبل مواجهته وإقرار خطوات وحدوية وجماعية ضد هذا القانون"، وفق الشيخ عباس.

وأكد القيادي الفلسطيني أن القانون يستهدف جميع الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين على حد سواء، ولهذا "سيتم مواجهته بشكل وحدوي وجماعي".

ولفت إلى أن القانون وبعد مصادقة الـ "كنيست" عليه اليوم بالقراءة التمهيديّة، يحتاج إلى عدة مراحل تشريعية، مضيفاً "لا يوجد لدينا أو هام بأن الحكومة والائتلاف اليميني سيسعى إلى إقرار القانون بكل مراحل التشريعية بعد أن اختار التوقيت المناسب لإقرار القانون".

وحول مزاعم الاحتلال بأن الأذان يسبب إزعاجاً وضوضاء لليهود، أكد أن المسألة ليست من باب الإزعاج، مشيراً إلى أن "هناك مواقع يقيم فيها يهود وعرب بشكل مشترك وهناك ترتيب وتفاهات في هذه المواقع، فلا وجود لهذه المشكلة، ولكن الائتلاف اليميني الحاكم في (إسرائيل) يريد فرض سلطته وإرادته على فلسطينيي الداخل، كجزء من سياسة عامة لحكومة الاحتلال التي تستهدفنا وتستهدف حريتنا من خلال سن عشرات القوانين العنصرية والتمييزية والتي تعبر عن طبيعة الاحتلال الفاشية".

تمويد المكان

من جهته، قال المحامي المختص في قضايا القدس والداخل الفلسطيني خالد زبارقة، إن المصادقة على هذا القانون يشير بوضوح إلى أن الاحتلال ناقم على الأذان وعلى صوت الأذان وعلى كلمة الله أكبر، حيث "أن صوت الأذان يذكرهم أن هذه البلاد هي فلسطينية وعربية وإسلامية، ولن تكون بأي حال من الأحوال بلاد يهودية".

وأضاف زبارقة في تصريحات لـ "قدس برس"، أن "العنصريين اليهود ما عادوا يطبقون سماع كلمة الله أكبر رغم العلو في الأرض الذي وصلوا إليه".

وأشار زبارقة إلى أن هذه ليست المرة الأولى التي تبرز فيها النقمة على الأذان، فقد سبق وكانت هناك محاولات منذ فترة طويلة لمنع الأذان في مكبرات الصوت، وقاموا من خلال محاكمهم بتجريم كل من



يهتف بكلمة الله أكبر في الأقصى.

ورأى زبارقة أن هذا القرار يشير إلى مدى حالة التخبط التي تعيشها حكومة الاحتلال بكل ما يخص هوية هذه البلاد، وهي تحاول تغيير هوية الحيز العام بقوة السلطة، وطمس معالم ورموز الهوية الأصلية لفلسطين.

ونفى زبارقة مزاعم الاحتلال، من أن الأذان يسبب الضجيج، وقال "لا يمكن اعتبار هتاف الله أكبر أو الأذان ضجيجا، بل هو نداء رباني لكل الناس، ورحمة وبركة لكل البشرية، ومنعه اعتداء صارخ على أحد أهم الرموز الإسلامية في البلاد."

وحول إمكانية تنفيذ هذا القرار على الأرض، أشار إلى أن هذا مرتبط بردة فعل الشارع الفلسطيني في الداخل والقدس، فإذا "كان هناك تحدٍ للقانون فلن يستطيع الاحتلال تنفيذه، وما ألمسه من خلال متابعتي لحركة الشارع الفلسطيني في الداخل، هناك سخط كبير على القانون وستكون هناك تحركات واسعة لمناهضة هذا القرار."

وأوضح زبارقة أن الاحتلال وبعد أن سيطر على الأرض وعلى فلسطين التاريخية، بدأ الآن من خلال هذا القرار بتهويد الحيز العام، ويريد أن يبرز الهوية اليهودية ويغيّب الهوية الإسلامية.

ونوه إلى أن تطبيق القانون في القدس المحتلة، يعد مخالفة للقانون الدولي، لأن سلطة الاحتلال تعتبر قوة احتلال وفق القانون الدولي، ولا يحق لها تغيير الوضع القائم بالمدينة.

أما النواب العرب في الـ "كنيست"، فوصفوا في بيانات صدرت عنهم مشروع القانون، بأنه قانون عنصري يستهدف المسلمين.

ومزق النائبان العربيان أيمن عودة ومسعود غنيام نص مشروع القانون بصورة تظاهرة داخل جلسة الـ "كنيست".

وقال النائب عودة، "لا علاقة لاقتراح القانون هذا بالضجة أو بالبيئة، لأنه قانون عنصري يندرج ضمن



الملاحقة الممنهجة ضد المواطنين العرب وضد اللغة العربية وضد كل ما هو عربي ."

فيما اعتبرت النائب حنين زعبي أن القانون هو إعلان حرب على كل ما هو أصلا في البلاد، ودعت إلى عدم الرضوخ له، مشيرة إلى أنه الحالة الأكثر نضاعة لإعلان الحرب على كل ما هو أصلا في هذه البلاد.

وأكدت أنه "الدليل على أن المعركة ليست ضد الإرهابي، ولا هي ضد المتطرف، بل هي ضد العربي والأصيل، وكل ما يعبر عنهما."

وتابعت قائلة: "نحن لن نرضخ للقانون، ونطالب المؤذنين بعدم الرضوخ له، وسنفضح كل أنواع الضغوطات التي ستمارس عليهم، سواء من قبل السلطة أو من قبل أذرعها."

ووصف النائب جمال زحالقة، القانون بأنه "إعلان حرب على الإسلام والمسلمين وعلى الفلسطينيين أهل البلاد الأصليين."

وأضاف من يزعجه الأذان، يمكنه السكن في أماكن بعيدة لا يسمعه فيها (..). ليبرمان (وزير الأمن أفيغدور ليبرمان) جاء من روسيا من منطقة لم يسمع فيها الأذان وهو يستطيع العودة إليها."

وتابع زحالقة: "نحن لن نلتزم بهذا القانون وسيبقى صوت الأذان يجلجل في فلسطين مهما ستوا من قوانين. نحن لن نحترم قوانين لا نحترمنا ولا نحترم ثقافتنا ومعتقداتنا."

بدوره، أكد النائب زهير بملول، أن هذا القانون هو من أخطر القوانين التي ستها برلمان الاحتلال، وهو وصمة عار على جبين الحكومة."

وأضاف "القانون محاولة أخرى من قبل ننتياهو وعصابته لتحويل أنظار المجتمع (الإسرائيلي) من التحقيقات المخرجة التي يخضع لها ننتياهو بتهم تلقي الرشوة وخيانة الأمانة (..)، نتائج إقرار هذا القانون ستكون كارثية."



وناشد النائب أحمد الطيبي، فلسطيني الداخل برفع الأذان مساء اليوم الأربعاء من على أسطح المنازل وفي كل مكان، ردًا على قانون "منع الأذان".

وأضاف "لنكون هذه رسالة واضحة وحادة إلى ننتياهو وحكومته العنصرية المتطرفة بأن لا أحد يملك الحق بمنع صوت الأذان"، مؤكدًا أن "صوت المؤذن كان قبل ننتياهو وحكومته وسيبقى بعدهم".

دعوة إلى أوسع حراك شعبي

لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل المحتل أكدت رفضها للقانون العنصري، الذي يفسح المجال أمام إسكات الأذان.

وأكدت "أن أي صيغة نهائية لهذا القانون العنصري القمعي الاستبدادي، مرفوضة بالمطلق، فصوت الأذان سيبقى يصدح في الصلوات الخمس"، داعية في الوقت ذاته إلى أوسع حراك شعبي للتصدي لهذه العريضة العنصرية.

وشددت اللجنة على أنه "حتى الصيغة التي تحظر أذان الفجر، مرفوضة، ولن تكون مقايضة على عنصريتهم، وأذان المساجد قبل أن يظهر المبادرون وداعميهم، وسيستمر بعد رحيلهم، فجماهيرنا لن تعترف بشرعية وصلاحيه هذا القانون العنصري، فأذان المساجد إلى جانب وظيفته الدينية، فهو جزء حي من بيئتنا في وطننا الذي لا وطن لنا سواه، ولن يكون في قدرة أية جهة، مهما علت سلطتها الاستبدادية، أن تسكت الأذان".

وكان برلمان الاحتلال \ "كنيست"، قد صادق بالقراءة التمهيدية، اليوم الأربعاء، على مشروع قانون تقييد الأذان، بعد أن صوت لصالحه 55 نائبا وعارضه 48.

وشهدت قاعة الـ "كنيست" مداولات صاحبة عند مناقشة مشروع القانون، حيث تخلل الجلسة مواجهات كلامية حادة بين النواب العرب ونواب من أحزاب اليمين المتطرف.

وينص مشروع القانون على منع استخدام مكبرات الصوت للصلاة في الأماكن السكنية في الفترة ما بين



الساعة الحادية عشرة ليلا وحتى الساعة صباحا، ويفرض غرامة ما بين 5 آلاف و10 آلاف شيكل (ما بين 1300-2600 دولار) على مخالفته.

ويتوجب التصويت على مشروع القانون بالقراءتين الثانية والثالثة قبل أن يصبح قانونا ناجزا.

يُذكر أن النائبة عن حزب البيت اليهودي اليميني العنصري انستاسيا ميخائيلي، حاولت منذ عام 2011 تمرير اقتراح قانون بالـ "كنيست" مماثل لقانون البلديات لمنع الضوضاء، بهدف التضييق على المساجد، لكن لم يتم إدراجه خوفاً من ردود فعل عربية وعالمية غاضبة.

وفي 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، صادقت اللجنة الوزارية (الإسرائيلية) لشؤون التشريع، على مشروع القانون، لكن لم يعرض للتصويت في الـ "كنيست" بسبب ملاحظات من الأحزاب الدينية اليهودية، وخوفها من أن يطال القانون صفارة السبت التي تشير إلى دخول موعد يوم السبت اليهودي، حيث تم الاتفاق مع هذه الأحزاب على صيغة معدلة تمكنها من تأييد القانون في حال طرحه مجدداً.

وتقدم بمشروع قانون منع الأذان، عضو الـ "كنيست" اليميني، موتي يوجف، من حزب "البيت اليهودي" مع أعضاء كنيست آخرين.

وبحسب وسائل الإعلام العبرية، فإن الصيغة الجديدة للقانون تستثني استخدام مكبرات الصوت من قبل الكنس في يوم الجمعة والتي تطلق إيدانا بدخول عطلة السبت حسب الشريعة اليهودية. ويمنح القانون شرطة الاحتلال صلاحية استدعاء المؤذنين والأئمة للتحقيق معهم، واتخاذ إجراءات جنائية ضدهم وفرض غرامات مالية على مخالفتي القانون منهم.

ووفقاً لمعطيات دائرة الإحصاء المركزية (الإسرائيلية)، يعيش ما يزيد على مليون 400 ألف عربي فلسطيني في الداخل الفلسطيني، ويشكلون 20 في المائة من عدد السكان البالغ عددهم نحو 8 ملايين نسمة.

قدس برس

رابط وصمود وأمومة.. حكاية المقدسية "منى بربر"



لكل امرأة في عالمنا، قضية تؤمن بها، ورسالة تعيش من أجلها، وما المرأة المقدسية إلا مثال حي لصلمود الفلسطينية في أرضها، ونضالها من أجل قضيتها وتحقيق رسالتها في الحياة.

ف "المقدسية" التي بات اسمها مقروناً بالرباط في المسجد الأقصى، هي أم مربية ومعلمة متفانية وفتاة مبدعة، تكتب بوقفاً مجدداً في التاريخ الفلسطيني معنى أن تكون المرأة في خط المواجهة الأول.

الناشطة والأسيرة المحررة منى بربر، واحدة من المقدسيات اللواتي يجسدن ما ذكرنا من قوة وصلمود، لا سيما وأنها مرت بتجربة الأسر في سجون الاحتلال، إلى جانب زوجها وابنها الذي اعتقل عدة مرات.

"الحمد لله.. يكفيني أنني أعيش في نعمة اسمها القدس.. "هكذا بدأت المحررة بربر "أم عبد" حديثها مع مراسلة "قدس برس".

وتُضيف "المرأة الفلسطينية بشكل عام، والمقدسية بشكل خاص تراها دوماً مشاركة في الفعاليات الجماهيرية كالمسيرات والوقفات، ودائماً ما تكون في الصفوف الأولى، كيف لا وهي التي خرجت من قلب المعاناة بعد استشهاد زوجها أو ابنها أو اعتقال أحد أفراد عائلتها."

وتشير إلى أن دور المرأة الفلسطينية الوطني والنضالي لم يتراجع منذ النكبة الأولى، حيث انها وقفت دائماً إلى جانب الرجل، خاصة في الانتفاضتين الأولى والثانية والهبة الحالية.

تجربة الاعتقال

وتعتبر بربر أول مقدسية تخضع للإقامة الجبرية بأمر من سلطات الاحتلال، بعد اعتقالها عام 1989.

وتابعت: "بعد الانتهاء من فترة الإقامة الجبرية في منزلي والتي كانت لمدة 4 شهور، حكمت علي المحكمة (الإسرائيلية) بالسجن 9 شهور بتهمة إلقاء الحجارة والزجاجات الفارغة تجاه جنود الاحتلال، وكنت في حينها قاصراً، ومن بعدها جرى نقلي من سجن المسكوبية غربي المدينة إلى تلموند."

أما زوجها، فقد اعتقل 9 سنوات في سجون الاحتلال بسبب انتمائه للجبهة الشعبية، في حين تعرض



ابنها عبد للاعتقال أول مرة عندما كان في الـ 12 من عمره، ومن بعدها اعتقل 14 مرة.

"رغم كل هذه المعاناة التي تتشابه مع آلاف الأمهات الفلسطينيات، إلا أنني حرصت دوماً على كتم دمعي وعدم إظهارها حتى أبدو أمام أبنائي وأهلي قويّة متماسكة"، تؤكد أم عبد.

صمود المرأة

وأردفت قائلة: "قدّمت القدس ولا تزال مئات النسوة المميزات سواء كانوا أسيرات أو شهيدات أو مبدعات رياديّات في ميادين العمل المجتمعي، لأنّ البناء والبقاء والنبات في القدس، حالة نضالية ومقاومة شاملة، مطلوب من الجميع المساهمة فيها، والمقدسات جزء مهم من هذا الكل."

ولكثير من النساء والشابات المقدسيات، دور آخر إلى جانب أفعالهم النضالية والثورية ضد الاحتلال، وذلك من خلال مساهمتهم الاقتصادية في توفير مصادر دخل أخرى للعائلة، فبات الكثير منهن يُدرن مشاريع صغيرة داخل منازلهن بالاعتماد على مهارتهن الشخصية.

وفي هذا السياق تقول بربر: "كما تعايشت المقدسية مع الظروف الصعبة الناتجة عن ممارسات الاحتلال، فتجدها على سبيل المثال وبعد ساعات من هدم منزلها، تلملم بقاياها من بين الركام وتنقل للعيش في خيمة أو بيت مؤقت."

الفتاة الريّادية

وفي الوقت الذي يُحاول فيه الاحتلال تهويد كامل المجتمع الفلسطيني في القدس، سواء من حيث نمط الحياة واللباس والأفكار الغربية، فنجد دوراً آخر للمرأة، حيث تقاوم هذه السياسات من خلال جهد معاكس يقوم على ترسيخ المعاني الوطنية والدينية في أبنائها خاصة الأطفال، فهي "حجر الزاوية في معركة الوعي"، كما تؤكد بربر.

وتؤكد أن "جميع المحاولات (الإسرائيلية) الهادفة إلى إغراق المجتمع المقدسي بحالة التهويد والأفكار البعيدة عن أخلاقنا وعقيدتنا باءت بالفشل."



كما تشير إلى أن الفتاة المقدسية ما زالت تقف إلى جانب أمها وجدتها في الدفاع عن تراثها وتاريخها ومقدساتها، وهي لا تقف مكتوفة الأيدي في وجه محاولات طردها وعائلتها من المدينة وتقليل عدد سكانها.

عزيمية الأسيرات

وبحسب بربر، فإن الأسيرات في السجون (الإسرائيلية) استطعن تحويل السجون إلى مراكز علم ونضال، وكنّ من أوائل الناجحين في الثانوية العامة، وإن "محاولة الاحتلال كسر إرادتهنّ وعزيمتهن لم تنجح، رغم الأحكام الجائرة التي صدرت بحقهن خاصة خلال الانتفاضة الأخيرة."

وتؤكد أن الاحتلال يعي تماماً محورية المرأة في الحالة الفلسطينية، لذلك حاربها واستهدفها بشكل مقصود خلال العامين الماضيين، فاعتدى على المرابطات بالضرب والسّحل، وأطلق النار على الفتيات وأعدمهن وأصابهن واعتقلهن على الحواجز.

وتلفت الأسيرة المحررة إلى أنها زرعت في بناتها الثلاث حب الوطن والنضال من أجله، فبناتها؛ تمارا 17 عاماً وبسملة 12 عاماً وحلا 10 سنوات، أصبحن يُدركن معنى "نعمة القدس"، والعيش فيها رغم كل المضايقات (الإسرائيلية).

وختمت حديثها بالقول: "دائماً ما أقول لبناتي إن لم تقدمن شيئاً للقدس.. فأنتن لم تقدمن أي شيء في حياتكن كلها.. هذه المدينة المقدسة تستحق منا الكثير."
قدس برس

أسير مقدسي يدخل عامه العاشر بسجون الاحتلال

دخل الأسير المقدسي نادر أبو زيدية من مخيم قلنديا شمال القدس المحتلة، اليوم الأربعاء، عامه العاشر داخل سجون الاحتلال، من أصل محكوميته بالسجن لمدة ١٦٦ عاماً.
يذكر أن الأسير أبو زيدية من قيادات كتائب شهداء الأقصى بمخيم قلنديا شمال القدس المحتلة.



الاحتلال يبعد مقدسياً عن المسجد الأقصى 20 يوماً

اشترطت مخبرات الاحتلال إبعاد الشاب المقدسي فادي أبو ميالة ٢٠ يوماً عن المسجد الأقصى المبارك للإفراج عنه بعد اعتقاله عدة أيام بمركز توقيف وتحقيق "المسكوبية" غربي المدينة المقدسة. وكان الاحتلال اعتقل الشاب أبو ميالة اقبل ثلاثة أيام من مكان عمله في منطقة باب السلسلة المُفضية الى المسجد الأقصى في القدس القديمة، بسبب استفزاز مستوطن له ومهاوشته.

مؤسسة القدس الدولية: على جامعة الدول العربية اتخاذ قرارات جادة لحماية القدس والأقصى في قمة

عمان

دعا مدير عام مؤسسة القدس الدولية الأستاذ ياسين حمود جامعة الدول العربية إلى الوقوف وقفة جادة تجاه مدينة القدس المحتلة والعمل على حمايتها والحفاظ على هويتها العربية والإسلامية، مشدداً على ضرورة اتخاذ موقف حازم تجاه مشروع ترامب لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة. كلام حمود جاء خلال حلقة تلفزيونية لبرنامج نقطة ارتكاز على قناة القدس الفضائية يوم أمس الثلاثاء (2017/3/7)، لمناقشة محاولات الاحتلال لفرض معادلات جديدة في القدس المحتلة.

وطالب حمود، جامعة الدول العربية بالبناء على القرارات الدولية التي تدين اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي بحق المقدسيين والمسجد الأقصى المبارك، لا سيما قرار اليونسكو الأخير الذي يؤكد الحق الإسلامي في المسجد الأقصى المبارك، بالإضافة إلى قرار مجلس الأمن رقم 2334 الذي يُجرم النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة.

واعتبر حمود أن القدس اليوم بحاجة إلى إعادة صورة وهيبة جامعة الدولة العربية التي تكلفت عام 1974 بالقوة والكرامة، حينما قدمت الجامعة معادلة توازن قوية مبنية على قاعدة "أن نقل سفارة أي دولة إلى القدس المحتلة سيقابل بقطع العلاقات العربية والإسلامية مع هذه الدولة وبقطيعة دبلوماسية واقتصادية عربية وإسلامية"، معتبراً تلك المعادلة أكثر ما تحتاجه القدس اليوم قبل فوات الأوان.

ودعا حمود الدول العربية إلى تبني قرار عربي موحد يواجه الاحتلال الإسرائيلي ومشروعه الصهيوني بالسيطرة الكاملة على مدينة القدس العربية، مؤكداً أن المعركة الحقيقية هي في القدس بين الحق والباطل بين حضارتنا وقيمنا العربية والإسلامية وبين احتلال عنصري يسرق الأرض والحق والحضارة.



ودعا حمود إلى دعم الأردن في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة والمسجد الأقصى المبارك، وتشكيل جبهة عربية إسلامية تحافظ على الحق العربي والإسلامي في مدينة القدس.

"إسرائيل" أقامت 104 كنيس في القدس لطمس معالمها العربية والإسلامية

قال مدير التعليم والتأهيل في دائرة أوقاف القدس الدكتور ناجح بكيرات، أن عدد الكنيس اليهودية داخل البلدة القديمة بالقدس وحولها وصل الى 104، منها 75 كنيسا داخل سور البلدة القديمة التي تم مصادرة وتهويد ما مجموعه 22 بالمئة من مساحتها لغاية نهاية عام 2016. وأضاف بكيرات لبرنامج "عين على القدس" الذي بثه التلفزيون الأردني ليل أمس الأول، أن الأراضي والعقارات المصادرة تم فيها انشاء البؤر الاستيطانية والكنس اليهودية من منطلقات ثلاثة، أولها المنطلق العقائدي الذي يفرض حصارا على المسجد الأقصى كي تصبح الرؤية البصرية والحضارية للمسجد غير بائية، وهناك أيضا منطلق سياسي خطير لتغيير الواقع التاريخي والحضاري والجغرافي للمدينة، مشيرا الى الكنيس الأخطر الذي يخطط لإقامته حتى عام 2020 على سطح المدرسة التنكزية التي تم مصادرتها عام 1969، وكذلك كنيس خيمة اسحق الذي لا يبعد عن المسجد الأقصى سوى 50 مترا، وأنشئ على أرض وقفية، وكذلك كنيس الخرابا الذي انشئ على المسجد العمري، وأرادوا منه أن يضاهي قبة الصخرة وكنيسة القيامة، ما يعني حصار المسجد الأقصى من جهاته الأربع بالبؤر الاستيطانية والكنس اليهودية.

وأوضح بكيرات، أن آلية الاستيلاء على الأراضي والعقارات لتحويلها الى كنس يتم من خلال ثلاثة مسارات، أولها استخدام الحكومة الاسرائيلية لأذرعها القانونية من خلال تسجيل بعض الملكيات ومصادرتها، ومنها ملكيات للأوقاف الاسلامية والمسيحية، والمسار الثاني استخدام بعض القوانين مثل قانون أملاك الغائبين، الذي تولدت من خلاله بعض الجمعيات اليهودية التي تضع يدها على الأراضي الفارغة من خلال تزوير الأوراق والسجلات وخداع وتضليل الناس، وكذلك المسار الثالث الذي يتم من خلاله تسريب محدود جدا من بعض ضعاف النفوس الذين يفتقرون للثقافة والوعي. من جانبه قال المختص في شؤون القدس خالد زبارقة، ان أهم أهداف الاحتلال هو تغيير الطابع العام لمدينة القدس من طابع عربي إسلامي إلى طابع يهودي، من خلال نشر الكنس اليهودية في أرجائها ويتم توزيعها بشكل مخطط ومدروس، في اطار سياسة احتلالية في محاولة فرض الهوية الدينية اليهودية داخل



البلدة القديمة، ونشر رموزها الدينية من أجل تغيير الواقع الحضاري والديمقراطي في فترة زمنية تم تحديدها الى نهاية عام 2030.

وأشار مدير مركز القدس للمساعدات القانونية وحقوق الانسان رامي صالح، الى أن عام 2016، كان الأسوأ من حيث عدد المنشآت التي تم هدمها داخل مدينة القدس بعدد بلغ 171 منشأة، في اطار توجه من بلدية الاحتلال لربط ما يحدث بقرارات اسرائيلية محتملة بتفكيك بؤر استيطانية مقامة على أراضى خاصة في الضفة الغربية، ما يعني القيام بتنفيذ مئات أوامر الهدم التي اتخذ فيها قرار من محكمة الشؤون المحلية.

ولاحظ صالح، أن نسبة الهدم الأكبر للبيوت كانت بنهاية العام الفائت، وكذلك خلال الشهرين الماضيين من العام الجاري الذيهدم الاحتلال فيهما 50 منشأة بين سكنية وتجارية بحجة عدم الترخيص، معتبرا أن 10744 مقدسيا مشردون حاليا وبلا مأوى ، وبيبتون في العراء أغلبهم من الأطفال. ويبن حاجة المقدسيين الملحة جدا للمساكن من خلال دراسات بلدية القدس، التي كشفت أن هناك حاجة لاستيعاب النمو السكاني الطبيعي للمقدسيين بحدود 15000 وحدة سكنية كل عام، ولكنها لا توافق فعليا على طلبات البناء للمقدسيين الا بحدود ضئيلة لا تزيد عن مئة طلب سنويا، في اطار توجه سياسي لتهجير المقدسيين من مدينتهم. وقال إن المساحة المخصصة للبناء في القدس الشرقية هي 12ر5 بالمائة فقط، والباقي أراض مصنفة اما مناطق خضراء او مناطق مفتوحة او مناطق غير صالحة للبناء.

من جانبه قال أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس عبدالله كنعان، ان هدفنا أن تبقى القدس حاضرة في صدور الأجيال حتى يأتي اليوم الذي تتحرر القدس، وينتهي الاحتلال للقدس وفلسطين، ويتم اقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.

فيما قال النائب بالبرلمان الاردني أحمد الرقب، ان الأمة ينبغي عليها تسخير أقصى ما تملك من الجهود والامكانيات المادية والمعنوية كي تعود الى المسجد الأقصى المبارك، مشيرا الى الوسائل الممكنة من خلالها تثقيف الشباب وتعريفهم بقضية القدس.

وأوضح رئيس جمعية شباب لأجل القدس عامر الطباخي، ان الملتقيات التي تقام سنويا، يكون فيها محطات تزويد معرفية للاطلاع على المفاهيم والقيم اتجاه بيت المقدس، وتبيان الانجازات الأردنية المستمرة في الدفاع عن المسجد الأقصى وحمايته وإعمارهِ.



وزراء الخارجية العرب: نقل السفارات إلى القدس "تهديد للأمن والسلام"

دعا وزراء الخارجية العرب في اختتام الدورة نصف السنوية العادية، اليوم الثلاثاء بالقاهرة، جميع الدول إلى الالتزام بالقرارات الدولية التي لا تعترف بالسيادة الإسرائيلية على القدس، ما يترتب على ذلك عدم نقل سفارتها إلى المدينة.

وطالب الوزراء في قرارهم "جميع الدول بالالتزام بقراري مجلس الأمن 476 و478 لعام 1980، ومبادئ القانون الدولي، التي تعتبر القانون الإسرائيلي بضم القدس، لاغياً وباطلاً، وتنص على عدم إنشاء بعثات دبلوماسية فيها أو نقل السفارات إليها."

ويأتي القرار رداً على تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب، التي أكد فيها أنه يفكر جدياً بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس.

كما شدد وزراء الخارجية العرب على أن "إنشاء أي بعثة دبلوماسية في القدس أو نقلها إلى المدينة، يعتبر اعتداء صريحاً على حقوق الشعب الفلسطيني وجميع المسلمين والمسيحيين، وانتهاكاً خطيراً للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية الصادرة في عام 2004، ومن شأنها أن تُشكل تهديداً جدياً للأمن والسلام في المنطقة علاوة على أنها تساهم في نسف حل الدولتين، وتعزيز التطرف والعنف."

وكان الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، قد حذر في تصريحات سابقة اليوم من محاولات العبث بمبادرة السلام العربية لحل القضية الفلسطينية، مؤكداً تمسك الجامعة بمبدأ "حل الدولتين" لتسوية الصراع.

وقال أبو الغيط في كلمة له خلال افتتاح الدورة "إن الفلسطينيين والعرب لم يعد لديهم شريك على الطرف الآخر؛ فالحكومة الإسرائيلية أسيرة بالكامل لتيارات اليمين المتطرف وجماعات الاستيطان (...)" ، وهدفها المعلن هو تقويض حل الدولتين عبر فرض أمر واقع استيطاني يحول دون إقامة دولة فلسطينية متواصلة الأطراف."



وأضاف "إننا نتمسك بصيغة الدولتين كحل وحيد للقضية الفلسطينية، وبالمبادرة العربية كخارطة طريق للوصول إلى سلام شامل في المنطقة، ونرصد تصاعد الإجماع الدولي المؤيد لحل الدولتين والرافض لسياسات الاستيطان."

وشدّد على أن "محاولة الالتفاف على حل الدولتين مضيعة للوقت (...)، وليست مقبولة عربياً ولن تمر."

وفي السياق ذاته، أشار إلى وجود حالة إجماع دولي على مبدأ "حل الدولتين"، معرباً عن أمله في "أن يكون موقف الإدارة الأميركية الجديدة منسجماً مع هذا الإجماع الدولي وداعماً له."

وأكد أن "المنطقة العربية تحتاج لاستراتيجية جماعية للتعامل مع دول الجوار الإقليمي، وما زالت بعض الدول تمعن في تدخلها في الشؤون الداخلية للدول العربية وتوظف الطائفية كأداة فعالة لهذا التدخل."

واستطرد "على الأطراف الإقليمية أن تُدرك أن توتير العلاقة مع المحيط العربي سي جلب الخسارة للإقليم."

الاحتلال يسعى إلى تقليص عدد الفلسطينيين في المدينة المقدسة

قال وزير شؤون القدس ومحافظها عدنان الحسيني إن "سلطات الاحتلال تسعى لتخفيض عدد الفلسطينيين في القدس إلى 12 في المائة من مجموع الفلسطينيين الحالي، الذي يبلغ 400 في المائة، عبر جملة من الممارسات والانتهاكات اليومية على الأرض."
وأوضح الحسيني، في تصريحات صحفية، أن 550 ألف مستوطن يعيشون في القدس بشرطها، مقابل 350 ألف فلسطيني يعيشون في المدينة المقدسة (400 في المائة من السكان)، وهو ما تسعى "إسرائيل" لتخفيضه.



ولفت إلى أن بلدة القدس القديمة التي تبلغ مساحتها نحو 900 متر مربع، يعيش فيها 4 آلاف مستوطن بما يعرف بالحي اليهودي الذي أقيم على أنقاض الحي الإسلامي، ومنهم من يعيش في محيط البلدة القديمة، في حين يعيش في البلدة القديمة 3500 فلسطيني فقط.

ووفق الحسيني، فإن "إسرائيل" طردت منذ عام 1967 إبان احتلالها للقدس، 50 ألف مقدسي منهم 14 ألفاً أفقدتهم إقامتهم بقرار من وزير داخلية الاحتلال لأسباب تعجيزية.

وقال إن "سلطات الاحتلال هدمت منذ مطلع العام الجاري 65 منزلاً في القدس، ترك أصحابها في الشوارع والعراء، حيث لا توجد إنسانية"، لافتاً إلى أن رسوم استصدار رخصة بناء باهظة التكاليف، ما يضطر المقدسيين للبناء بدون رخصة والدخول في دوامات مع محاكم الاحتلال.

وتطرق الحسيني إلى اقتحامات قوات الاحتلال اليومية لأحياء القدس، من أجل إرهاب السكان وإيجاد حالة من عدم الاستقرار وهزيمتهم نفسياً.

وحذر الحسيني من الحرب الاقتصادية التي يشنها الاحتلال ضد التجار المقدسيين من خلال فرض الضرائب والمخالفات، وعدم السماح بالتطوير أو وجود حوافز استثمارية، داعياً الفلسطينيين والعرب للاستثمار في القدس.

وعن القطاع السياحي في القدس، أشار إلى أنه في عام 1967 كان يوجد في القدس 2200 غرفة سياحة أما اليوم يتراوح عددها بين 600 و700 غرفة فقط، مؤكداً أن الاحتلال يبني الفنادق في القدس لتسرق السياح، علاوة على أن السياحة الداخلية في القدس متوقفة بسبب الإغلاقات.

-انتهى-